"وظائف الجامعة المعاصرة: تحليل نظري لأبرز المقاربات المفسرة"

عبد المالك بولشفار، طالب دكتوراه سنة ثالثة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
malekboulechfar25@gmail.com

ملخص الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تفكيك البنية المفاهيمية والنظرية لمصطلح الجامعة، وهذا من أجل فهمه بطريقة معمّقة من الناحية المعرفية، حيث يتناول في البداية الإطار المفاهيمي للجامعة، وذلك برصد سياق نشأتها وتطورها، التعريفات المقدّمة لها، الوظائف الموكلة إليها، فيما يتطرق القسم الثاني إلى الاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير عمل المؤسسة الجامعة. وقد اعتمدت الدراسة على كل من المقترب البيئي والمؤسساتي والقانوني باعتبارهم الأكثر ملائمة لطبيعة المادة البحثية. كما انطلقت من سؤال مركزي تمحور حول: فيما تتمثل أبرز التفسيرات المفاهيمية والنظرية للجامعة؟ توصلت الدراسة من خلال كل هذا إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الجامعة كمفهوم وكبنية قد ظهر في الحضارات القديمة، كما أن وظائفها التقليدية المتمثلة في التدريس والبحث قد تدعّمت بدور جديد يتمثل في خدمة المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، العلم، التعليم الجامعي، البحث العلمي، خدمة المجتمع.

Abstract:

This article aims to dismantling the conceptual and theoretical structure of university. The part one attempts to diagnostic the conceptual background of university, by knowing its development, its definitions and the main functions of university. In other parts, the

study highlights the theoretical trends on university. In addition to all this, we will use the environmental, institutional and legal approaches. In other hands, we will attempt to answer the following question: what are the main conceptual and theoretical interpretations of the university? Finally, the study concluded several points such as the concept university has a link to the traditional civilization, and its classical functions including learning and research are supported by new role is community service.

Keywords: university, science, university learning, scientific research, community service.

مقدمة

يعتبر العلم محور اهتمام الشعوب والحكومات، كونه أساس أي عمل أو جهد بشري مبذول، حيث أصبح في عصرنا الحالي أداة رئيسة لقياس قوة وتطور الدول جرّاء الاعتماد عليه في مختلف الميادين وعلى جميع المستويات. فالحديث اليوم قائم على مضامين علمية بحتة على غرار اقتصاد المعرفة، مجتمع المعرفة، الدولة المتعلّمة.

تضطلع بمهام تقديم وإنتاج مختلف العلوم مجموعة من المؤسسات التعليمية، وتعد المؤسسة الجامعية من بين البنى الأساسية التي يقوم عليها أي مجتمع، باعتبارها من أقدم المؤسسات التعليمية وجودا في العالم والأكثر انتشارا. حيث تقوم أساسا على توفير المعرفة العلمية، وتكوين الطلبة المتمدرسين فيها، والمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني للدول.

بناء على هذا الأساس، تحاول هذه الدراسة رصد أبرز مراحل تطور المؤسسة الجامعية كمفهوم وكبنية اجتماعية، كما تسعى إلى تشخيص أهم وظائفها والقوالب النظرية المفسرة لها.

أهمية الدراسة:

يعتبر مفهوم الجامعة من المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها جميع الدراسات والأبحاث التي تهتم بميادين التعليم والبحث العلمي، كما تكمن أهمية الدراسة من ناحية أخرى فيما تقدمه من تحليل نظري وتشخيص لتاريخية مفهوم الجامعة باتباع أسلوب علمي. كما تتزامن هذه الدراسة مع زيادة الاهتمام بدور الجامعة في خدمة المجتمع من جهة، وتتقاطع مع زيادة البحوث الأكاديمية حول الجامعة وقضايا الجودة من جهة أخرى، حيث يشكّل محتوى هذه الدراسة قاعدة مفاهيمية ونظرية للانطلاق في القيام بدراسات وأبحاث أخرى في المجالات المشار إليها.

أهداف الدراسة: يمكن التطرّق إلى النقاط الرئيسة التالية:

1.تفكيك مفهوم الجامعة وإعادة تركيبه وتجميعه بطريقة منهجية وعلمية منظمة.

2.استعراض أهم الوظائف الموكلة للجامعة سواء التقليدية منها أو المعاصرة.

3.معرفة الآثار التي يخلفها اعتماد مقاربة معينة على الوظائف المنوطة بالجامعة.

المقتربات المعتمدة:

تم استخدام **المقترب البيئي** كونه يساعدنا في الكشف عن طبيعة التفاعل الداخلي بين أعضاء وهياكل الجامعة من جانب، وبين الجامعة ومحيطها الخارجي من جانب آخر، إضافة إلى توظيف **المقترب المؤسساتي** بهدف فهم بنية الجامعة. كما تم الاعتماد على **المقترب القانوني** من أجل إبراز الوظائف الموكلة للجامعة والتي تم التطرّق إليها في محتوى التشريع الجزائري.

تنطلق الدراسة من السؤال المركزي الآتي: **هل تسمح المقاربات المفسرة لأداء المؤسسة الجامعية بالقيام بجميع وظائفها؟**

وكمحاولة للإجابة على هذا السؤال، تنقسم الدراسة إلى محورين رئيسين هما:

أولا: مدخل مفاهيمي للجامعة.

ثانيا: التأصيل النظري للجامعة.

أولا: مدخل مفاهيمي للجامعة

يسعى هذا القسم من الدراسة إلى الإحاطة بكل ما له ارتباط بمفهوم الجامعة، وهذا من خلال تقديم رؤية مفاهيمية تساعد على الفهم الجيد له، عن طريق معرفة مسارات نشأة وسياق تطورها، وتقديم أبرز التعريفات التي تم طرحها من قبل الباحثين. كما سيتم إبراز الوظائف التقليدية والجديدة التي اختصت القيام بها.

1- نشأة وتطور الجامعة

تعترض الباحثين صعوبة في تحديد تاريخ واضح ودقيق للظهور الأول للجامعة، وهذا راجع لغياب اتفاق بينهم حول بدايات نشأتها من جهة، ولانتشار هذا النوع من المؤسسات التعليمية بكثرة في ظرف وجيز وفي أماكن مختلفة من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس سنحاول استعراض أبرز محطات نشأة وتطور الجامعة، معتمدين في ذلك على تقسيم هذا الجزء إلى مرحلتين أساسيتين؛ تعنى الأولى بتقديم لمحة عامة حول بداية نشأتها في الحضارات القديمة، في حين تركز الفترة الثانية على الجامعة المعاصرة. كل هذا بهدف استيعاب مستوى التطور وتوسع نطاق الانتشار الذي عرفته.

1-1- الإرهاصات الأولى لظهور الجامعة في الحضارات القديمة

ارتبط ظهور الجامعة في العالم الغربي بجملة من التصورات الدينية والفلسفية، حيث يرجع الكثير من المفكرين ظهورها الأول لجهود رجال الدين والفلاسفة، كما أن هنالك من يربطها بإسهامات الديانة البراهماتية المنتشرة في الهند، أين كان التعليم الجامعي أنداك يهتم بدراسة مختلف علوم الدين والفلسفة، ولم يهمل تدريس العلوم الأخرى مثل الرياضيات والتاريخ وعلم الفلك والاقتصاد.[1]

عرفت اليونان، وبالتحديد في أثينا، ظهور شكل من أشكال الجامعات الحديثة، حيث برزت "أكاديمية أفلاطون" التي عنيت بتقديم دروس ومحاضرات من طرف أفلاطون نفسه، الذي قام بتأليف كتبه فيها. وتوقفت مدة التعليم والتدريس في الأكاديمية بعد أربعين سنة.[2]

يُعدّ العرب والمسلمون من الأوائل الذين شهدوا انتشار الجامعات التقليدية، فعلى الرغم من طابعها الأوروبي في الوقت المعاصر، إلا أن ظهورها الأول كان عربيا، وتعد جامعة "بيت مومي" التي أسسها البابليون في منطقة تل حرمل الواقعة بالقرب من العاصمة العراقية بغداد الأقدم عالميا، حيث ظهرت قبل خمسة آلاف سنة، وكان لها السبق في تدريس واكتشاف الكثير من العلوم، أهمها وضع أسس الجبر الحديث.[3]

كما ظهرت الكثير من الجامعات في البلاد العربية الأخرى، مثل جامعة الزيتونة بتونس الذي يعدّ من بين أقدم الجامعات في العالم التي تأسست سنة 734م، بالإضافة إلى جامعة القرويين بفاس في المغرب التي أنشئت في سنة 859 م، على الرغم من أنها لم تكن تحمل نفس الاسم المعاصر للجامعة، أين كان يطلق عليها تسمية "المدرسة" لأنها كانت مؤسسة تعليمية تابعة لجامع القرويين، وهذا إلى غاية العام 1947 تاريخ تسميتها بالجامعة،

واهتمت بتدريس علوم الدين والقرآن والفلسفة وعلوم الفلك والرياضيات. يضاف إلى ذلك جامع الأزهر بمصر الذي تأسس سنة 970م، وجامعة المستنصرية في العراق سنة 984م، ومختلف الجامعات التي انتشرت في الأندلس في فترة ما بين القرنين التاسع والعاشر للميلاد، حيث كان معظمها يموّل بواسطة الأموال المتأتية من الأوقاف. كما ظهرت في نفس الفترة مراكز تعليمية تهتم بتقديم مختلف أنواع المعارف والعلوم المتخصصة مثل البيوت الخاصة التي انتشرت بكثرة عند العرب، من أبرزها بيت الحكمة في العراق.(4)

1-2- مرحلة التأسيس للجامعة الحديثة (التمركز حول الذات الأوروبية)

يرجع الأصل الحديث لمفهوم الجامعة إلى الكلمة اللاتينية Universitas، Unio، التي تعني مجمّع أساطين الفكر والعلماء، وتشارك المفكرين والباحثين في مجلس علمي واحد، حيث استخدمت في دول أوروبا جرّاء توسع دائرة الاهتمام بالحضارتين الإغريقية والرومانية.(5)

ساهمت العديد من الأمور في ظهور أولى بوادر نشأة الجامعة الحديثة، حيث ارتبطت أساسا بالأوضاع العامة التي سادت أوروبا في فترة القرون الوسطى، التي تميزت بنمو وتوسع المدن وسيطرة النزعة التجارية والمالية على مختلف المعاملات.

كما استفادت زيادة على هذا من النهضة الفكرية التي شهدتها القارة الأوروبية في تلك الفترة، التي سعت إلى القضاء على مظاهر الخرافات والظلامية التي خلّفتها هيمنة الكنيسة على الحياة العامة. هذه الأخيرة قامت بدورها بتكوين وتدريس أفراد متعلمين، يحققون لها هدف الحفاظ على مصالحها المتمثلة أساسا في السيطرة على الوضع العام في أوروبا، حيث

نجحت في ذلك، على اعتبار أن أغلب الجامعات في تلك المرحلة كانت خاضعة لتوجهات الكنيسة ولسلطة الباباوات والأساقفة.(6)

يعود الظهور الأول للجامعة الحديثة في العالم إلى القرون الوسطى في أوروبا، وبالضبط في إيطاليا، حيث تأسست جامعة بولونيا Bologna عام 1088. وفي سنة 1158 أقرّ "**فيديريكو الأول**" Federico ما عرف ب Constitutio Habita القاضي بتعزيز حريتها واستقلاليتها عن أي وصاية أو ضغوط أو إملاءات خارجية، وهذا من منطلق إيمانه بأنها المكان المفضل والملائم للقيام بالبحث العلمي الهادف إلى تجسيد محتوى رسالة الجامعة.(7)

انتشرت بعد ذلك العديد من الجامعات في أوروبا مثل جامعة باريس (1150)، وجامعة أكسفورد (1167)، وجامعة كامبريدج (1209). وانتشرت الجامعات في معظم الدول الأوروبية، حيث تم تسجيل أكثر من تسعة وعشرين جامعة جديدة، فبين عامي 1500 و1625 ظهرت ثمانية عشر جامعة جديدة. ومع نهاية القرن الثامن عشر تم إنشاء ما يقارب من 143 جامعة، كانت أربع وثلاثين منها قد ظهرت في ربوع الإمبراطورية الألمانية، وكانت أول جامعة فيها هي جامعة برلين في سنة 1810. إضافة إلى ظهور ستة وعشرين جامعة إيطالية، وخمسة وعشرين أخرى في فرنسا، وثلاثة وعشرين في إسبانيا. وما ميّز التعليم الجامعي في هذه الحقبة أنه كان متاحا لطبقة النبلاء والحكام فقط، ولم يكن مسموحا للطبقات الوسطى والفقيرة.(8)

ولم تعرف أميركا اللاتينية وجودا للجامعات إلا في سنة 1538، أين تم إنشاء جامعة "القديس توماس الإكويني" في سانتو دومينغو التي كانت تابعة للإسبان. أما في المستعمرات البرتغالية فقد تأسست جامعة ريو دي جانيرو، وهي أول جامعة في البرازيل، وكان ذلك في سنة 1920.(9)

كما لم تشهد روسيا ظهورا للجامعات إلا في عام 1755، تاريخ إنشاء جامعة موسكو بعد إصدار الإمبراطورة "**إليزافيتا بيتروفنا**" مرسوم إنشاء أول جامعة روسية.[10]

تأخّر ظهور الجامعة الحديثة عند العرب والمسلمين، فلم تظهر فيها إلى غاية سنة 1953 سوى 14 جامعة ما بين العمومية والخاصة وهذا في معظم الدول العربية، وتعد مصر من أول هذه الدول التي عرفت ظهورا لها، فبالإضافة إلى جامعة الأزهر التي تأسست في عام 970م، أنشئت جامعة القاهرة أو كما كانت تسمى الجامعة المصرية في سنة 1908. وفي لبنان كان أول تأسيس لجامعاتها مقرونا بإنشاء الجامعة الأميركية في بيروت في 1866 وجامعة القديس جوزيف Saint Joseph في 1875 والجامعة اللبنانية في 1951. أما السودان فقد عرفت هذا النوع من الجامعات لأول مرة حين تم إنشاء جامعة الخرطوم في سنة 1902، وكان أول ظهور للجامعة في الجزائر سنة 1909 أين تم إنشاء "جامعة الجزائر. وفي سوريا تأسست جامعة دمشق أو الجامعة السورية سابقا في 1923.[11]

2- تعريف الجامعة

يمكن حصر التعريفات التي قُدّمت فيما يخص مفهوم الجامعة فيما يلي:

"هي تلك المؤسسة التربوية التي تقدّم لطلابها الحاصلين على شهادة البكالوريا تعليما نظريا ومعرفيا، يلازمه تدريب مهني فني بهدف إخراجهم إلى الحياة العملية كأفراد منتجين، فضلا عن مساهمتهم في معالجة القضايا الحيوية التي تظهر على فترات متفاوتة في المجتمع، وتؤثر في تفاعلات هؤلاء الطلاب المختلفة في مجتمعهم بما تملكه من قدرات أكاديمية وبشرية".[12]

يعرّفها "بورغولت" **Bourgeault** بأنها المكان المفضل لممارسة حرية التفكير والكلام والبحث والتدريس والتعليم والنقاش، كما أنها الموطن الذي يشجّع التنوع، والملاذ الذي يسمح بالانتقاد البناء للممارسات والسلوكيات المجتمعية، ويعمل على تقديم مقترحات بديلة لها.(13)

يقدّم قاموس **Merriam Webster** تعريفا للمؤسسة يراها من خلاله بأنها مؤسسة عالية المستوى غرضها الرئيس التدريس والبحث، ومنح شهادات أكاديمية خاصة لمن يرتادونها، إحدى هذه الشهادات تمنح للخريجين في طور دراسات التدرج Undergraduate وعادة ما يطلق عليها شهادة الليسانس، في حين تمنح الجامعة شهادات عليا للباحثين في طور دراسات ما بعد التدرج Post-graduation والتي تشمل شهادتي الماجستير والدكتوراه.(14)

تُفهم الجامعة من زاوية أخرى على أنها نظام فرعي يرتبط بنظام كلي يتمثل في النظام الاجتماعي، فهي من خلال هذا الطرح مصنع يعمل على إنتاج القادة والنخب والإطارات، كما تساهم في تكوين الثقافة الوطنية من خلال نشر مختلف العلوم والمعارف.(15)

عرّفها المشرّع الجزائري في المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق ل 23 أوت 2003، المتضمن تحديد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، بأنها مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.(16)

يمكن استخراج خصائص الجامعة من خلال جملة التعريفات المقدّمة سابقا في النقاط التالية:

-هي مؤسسة تعليمية تختص بالتدريس والبحث، وبنقل المعارف وإنتاج الأفكار.

-الجامعة مؤسسة مجتمعية تؤثر وتتأثر ببيئتها المحلية والوطنية والعالمية.

-الجامعة مؤسسة مبدعة ومنتجة لا تعرقها حدود سياسية أو إدارية، تقبل التعدد وترحّب بالانتقاد البناء.

يمكن تعريف الجامعة من **الناحية الإجرائية** بأنها مؤسسة مجتمعية تهتم بمجالي التدريس والبحث، وتهدف إلى تأسيس مجتمع معرفة، كما تعمل على إنتاج أفراد أكفاء يسهرون على حل مشكلات مجتمعاتهم.

3- وظائف الجامعة: بين التقليدي والمعاصر

تتميز الوظائف الموكلة للجامعة بخاصيتي الديناميكية والمرونة، وهذا راجع لارتباطها بجملة من العوامل والظروف التي تبلور عملها، فمثلا يؤدي التوجه الإيديولوجي والفلسفي للدولة دورا كبيرا في تحديد بوصلتها. كما تتأثر وظائفها بخصوصيات المجتمع الذي توجد فيه من ثقافات فرعية وعادات وتقاليد وأعراف، إضافة إلى طبيعة السياسات التربوية والتعليمية المتبناة.

يمكن القول بأن وظائف الجامعة قد صيغت في ظل سياق تاريخي بدأ منذ مرحلة ما قبل ظهور الدولة الأمة Pre-Nation State إلى غاية القرن الواحد والعشرين زمن الجامعة المعاصرة، ويمكن بيان مسار تطور وظائفها من خلال المحطات التاريخية الثلاث التالية:[17]

3-1- مرحلة ما قبل ظهور الدولة الأمة: اختصت الجامعة في هذه الفترة بوظيفتين أساسيتين هما التدريس والبحث، فعلى سبيل المثال اهتمت كل من جامعتي بولونيا وجامعة باريس بوظيفة التدريس وتقديم المعارف العلمية

للطلبة، في حين ارتبطت وظيفة البحث بالجامعات الألمانية وبالخصوص في مرحلة ما قبل توحيد ألمانيا، حيث كان لجامعة برلين السبق في ذلك.

3-2- مرحلة الدولة الأمة: التزمت الجامعة في هذه المرحلة -التي شهدت حروبا في مناطق واسعة من القارة الأوروبية-بمخلّفات تأسيس نظام يلغي جميع الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والدينية الضيّقة لمصلحة الدولة الأمة، وهو ما أضفى على الجامعة بعدا وطنيا للعمل على تحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها الدولة الأمة.

3-3- الجامعة المعولمة: في ظل عالم لا يعترف بالحدود السياسية ولا الجغرافية، ولا يقف عند الحواجز الاجتماعية والثقافية، لم تعد الجامعة المعاصرة ذات التأثير المحلي والوطني المحدود، بل أصبحت مؤسسة متخطية للدول في ظل التشبيك الحاصل بين مختلف جامعات دول العالم. وهذا ما فرض عليها أن تعمل على تدويل أنشطتها المتمثلة أساسا في التدريس والبحث وخدمة المجتمع.

طرأت على الجامعة تغيّرات وظيفية تمثّل الهدف منها في مسايرة تحولات البيئة العالمية والتأقلم معها، كونها مؤسسة بحثية تُعنى بمعالجة القضايا المجتمعية وتعمل على حلها، فانتقلت بذلك من التركيز على وظيفتي التدريس والتكوين، إلى الاهتمام بتشخيص وفهم وحل المشكلات التي يعرفها المجتمع.

يمكن في هذا الصدد ذكر وظائفها الأساسية في النقاط الآتية:

1- إنتاج ونقل المعرفة: تعد هذه الوظيفة الركيزة التي على أساسها وجدت الجامعة، كونها المكان الطبيعي الذي يعمل على إنتاج الأفكار ونقل العلوم والمعارف للأجيال القادمة. فهدفها هو تكوين نخب قادرة على حل مشكلات

مجتمعاتهم، وذلك باتباع أساليب علمية وأدوات متطورة تساعدهم في تحقيق مبتغاهم.[18]

2- صناعة الكفاءة: تعمل الجامعة في هذا السياق على إنتاج نخب مؤهلة تسهر على تسيير وتنظيم المجتمع، بما يكفل تحقيق الأهداف المرسومة من طرف المؤسسات والمنظمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فهي إذن فضاء لتكوين الكفاءات والإطارات القادرة على إدارة شؤون الدول والمجتمعات بطريقة علمية منظمة.[19]

3- خدمة المجتمع وتحقيق التغيير الاجتماعي الإيجابي: من خلال حل مشكلات المجتمع وفهم الباحث لقضايا بيئته، والعمل على تنمية وتطوير بلده في مختلف المجالات من خلال المساهمة في تطوير الوضع الاقتصادي، وتحسين أداء الأجهزة الحكومية. وأيضا في البعد الاجتماعي والثقافي على اعتبار الجامعة مركزا للإشعاع الثقافي.[20]

تُعدّ هذه الوظيفة من المهام الجديدة التي أنيطت بالجامعة، فمن الضروري ربط الفكر بالممارسة والتنظير بالواقع. فلا يكفي تدريس وتلقين العلوم فقط، بل من الضروري الانفتاح على المحيط الذي تتحرك فيه الجامعة.

أصبح الفرد محور اهتمام الباحثين والمفكرين في العصر الراهن، وهذا من منطلق أن تحقيق تنمية اقتصادية يرتكز على ضرورة توفر أفراد متعلمين وأكفاء يساهمون في تنشيط الوضع الاقتصادي للدول بما يحقق التنمية المستديمة.[21]

اتجهت الجامعة في زمن العولمة نحو الانفتاح على العالم من خلال تدويل وظائفها وأهدافها المتمثلة في البحث والتعليم وخدمة المجتمع، حيث لم تعد

مجرد مؤسسة محدودة الآفاق، بل أصبحت كغيرها من المؤسسات الاقتصادية والتجارية، مؤسسة عالمية تؤثر وتتأثر بالتغيرات المحلية والعالمية، وتسعى لمسايرتها والتأقلم معها، حتى أصبحت تسمى بجامعة السبق والتميز University Outreach، كونها المؤسسة السبّاقة للإحاطة بقضايا مجتمعها.(22)

حيث دفع هذا السياق العالمي بالجامعة إلى محاولة مسايرة هذا التحول، فتبني استراتيجية تقوم على انتقال وظيفتها من مؤسسة للتدريس والبحث إلى انتهاج مفاهيم الابتكار والتجديد والمقاولاتية بهدف الاستجابة للمتطلبات الخارجية، ولإيجاد موضع لها في السوق وتحسين قدراتها التنافسية.(23)

أناط المشرّع الجزائري بالجامعة وظيفتين رئيستين، وهذا وفق ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 03-279 وهما وظيفتي التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

1- وظيفة التكوين العالي: تعمل الجامعة في هذا المجال على تكوين الإطارات الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، وتسهر على تلقين الطلبة مناهج البحث وترقية التكوين بالبحث وفي سبيل البحث، ومساهمتها في إنتاج ونشر مختلف أنواع العلوم والمعارف والسهر على التحصيل الجيد لها وتطويرها، والمشاركة كذلك في التكوين المتواصل.(24)

2- وظيفة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي: يأخذ هذا البعد ضرورة المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وترقية الثقافة الوطنية بمختلف تفرعاتها وتشعباتها ونشرها، والمشاركة أيضا في دعم القدرات العلمية الوطنية. كما تعمل الجامعة من جهة أخرى على تثمين

نتائج البحث ونشر الإعلام العلمي والتقني، والمشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافية الدولية في تبادل المعارف وإثرائها.[25]

راعى المشرّع الجزائري من خلال المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه الوظائف الرئيسة الثلاث للجامعة الجزائرية والمتمثلة في التدريس والبحث وخدمة المجتمع، وعلى اعتبار أن هذه الوظائف لا يمكن فصلها عن بعضها في عالم يتسم بديناميكية وسرعة كبيرتين في مختلف المجالات وعلى جميع الأصعدة والمستويات، هذا ما يفرض عليها أن توفق بين مهامها الداخلية الموكلة لها (تعزيز أدوار التدريس والبحث)، ومسؤوليتها تجاه مجتمعها، من خلال تقديم مختلف الخدمات له وتلبية جميع متطلباته.

وفي نفس السياق، يمكن ترجمة وظائف الجامعة إلى الشكل المبيّن في الأسفل:

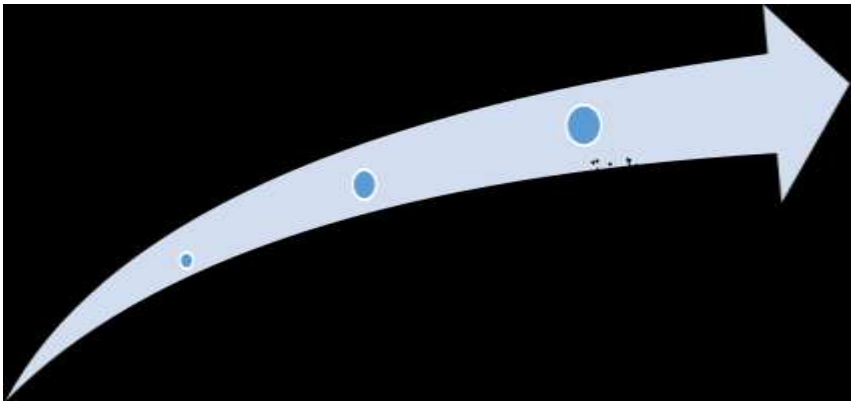

الشكل رقم (1): تطور وظائف ومهام الجامعة.

المصدر: من إعداد الباحث.

يتضح من خلال إبراز الوظائف المنوطة بالجامعة، أن هذه المؤسسة تُعنى بالبحث والدراسة في مختلف المجالات المجتمعية، وهي بذلك تهتم بمعالجة

المشكلات التعليمية والصحية والثقافية والاقتصادية والسكنية والاجتماعية والأمنية. ومن جهة أخرى، لم يقتصر دورها على التفاعل مع بيئتها المحلية والوطنية فقط، بل تعدى ذلك إلى التأثر والتأثير الواسعين النطاق على الصعيدين الإقليمي والدولي.

إضافة إلى ذلك، وباعتبارها مكانا للتعليم والبحث والإبداع، فإن لها مهمة تسويق وترويج السلوكيات والممارسات الحميدة داخل المجتمع، من منطلق أنها قاطرته ونظاما لا يمسه أي شكل من أشكال الفساد الأكاديمي والإداري والأخلاقي، وهذا ما تتضمنه مهمة تنشئة المجتمع وتهذيبه وأخلقته. فالجامعة إذن انتقلت من كونها الفاعل الأساسي الوحيد المؤهل بالقيام بوظيفتي التدريس والبحث، إلى طرف ضمن شبكة من فواعل آخرين يسهرون على تطوير وتنمية وخدمة المجتمع.

ثانيا: التأصيل النظري للجامعة

تعدّ الجامعة مؤسسة كغيرها من مؤسسات المجتمع الأخرى، وهي بذلك قد عرفت ظهورا لتيارات واتجاهات نظرية مفسّرة لها، ويمكن في هذا السياق التطرق إلى المقاربات الرئيسة الآتية:

1- الجامعة باعتباره مجتمعا مصغرا

تشهد الجامعة علاقة وثيقة بين أعضاء مجتمعها الأكاديمي والممثلين في الهيئة الأكاديمية والطلبة، حيث يعمد الأساتذة على تلقين وتعليم العلوم والمعارف لطلبتهم، وهذا ما يخلق مناخا يتسم بمشاركة جميع الفاعلين دون إقصاء أي طرف منهم. كما أن طريقة إدارتها تقوم على اعتماد أسلوب التسيير الذاتي، ويجمع الأساتذة في هذه المقاربة بين وظيفتي التدريس والإدارة.[26]

على الرغم من أن هذه المقاربة تخلق شعورا جماعيا بالانتماء لمؤسسة واحدة هي الجامعة، كما تساهم في انتشار ثقافة المساعدة والتعاون بين أعضائها، إلا أنها تعرّضت لجملة من الانتقادات لعل أبرزها تمثل في صعوبة التحكم في النزاعات التي قد تحدث بين الأساتذة. كما تعرف عملية اتخاذ القرار بطئا في ظل تبني منطق الإجماع بدل الاهتمام بجودة القرار.

2- الجامعة كمنظمة مهنية

ترى هذه المقاربة بأن الجامعة لا بد أن يديرها أساتذة مهنيين متخصصين في مجالات علمية معينة، فقد يكونون على سبيل المثال محامين أو محاسبين أو مستشاري المؤسسات التي يعملون فيها. حيث تصبح الجامعة فسيفساء من التجمعات التخصصية المختلفة، ويصبح التعليم والبحث فيها من مهام هؤلاء المهنيين.[27]

إن من أهم نقاط الضعف المسجلة على هذه المقاربة هي عدم إجادة الأساتذة المهنيين التأقلم مع المحيط الجامعي، وعدم قدرتهم على مواكبة التغير الذي قد يحصل في أي لحظة، باعتبارهم فاعلين جامعيين يحملون أفكارا مهنية محضة.

3- المقاربة السياسية للجامعة

تصبح الجامعة في ظل هذه المقاربة ساحة للنزاع والصراع والدفاع على مصالح كل طرف، خصوصا في مرحلة رسم السياسات واتخاذ القرارات، حيث يبحثون على تعظيم مصالحهم على حساب الآخرين بهدف الحفاظ على وجودهم، ويصبح النزاع بين الجماعات المختلفة التي تتشكل منها الجامعة أمرا حتميا، تكون مفاهيم القوة والتأثير والمصلحة والقيم والتفاوض والمساومة هي السائدة. ومن جهة أخرى، ترتكز المقاربة السياسية على العامل

البشري كونه الفاعل الرئيس في مسار صياغة السياسات. ويعتبر الأساتذة من أكبر هذه الفواعل تأثيرا وقوة، كما توجد أطراف أخرى تحاول تحقيق مصالحها مثل الطلبة والإداريين. تسعى كل جماعة من هذه الجماعات إلى السيطرة على الجماعات الأخرى وإبقائها تحت سلطتها وتأثيرها، وتتم السيطرة بفضل تمتع إحدى هذه الجماعات بقوة تنظيمية وبمكانة مميزة خصوصا إذا كانت منضوية تحت نقابة، وتستفيد كذلك من قوة ومكانة أعضائها. ويمكن أن تنشأ تحالفات ظرفية أو دائمة بين هذه الجماعات إذا تطلب الأمر ذلك حفاظا على مصالحها وبقائها.[28]

وجّهت لهذه المقاربة الكثير من الانتقادات خصوصا ما تعلق بمسألة انتماء أعضاء المجتمع الأكاديمي، حيث يصبح الانتماء مرتبطا بالجماعة التي ينتمي إليها كل طرف وليس إلى المؤسسة الجامعية، كما يضفي على هذه الأخيرة طابعا سياسيا، كونها تصبح مكانا للصراع من أجل الإبقاء على استمرارية الانتفاع بالمصالح المحققة، كما تصبح الأهداف جرّاء ذلك مرتبطة بأهداف الجماعة وليس بتوجهات ورسالة الجامعة.

4- الجامعة مؤسسة تجارية

تبني هذه المقاربة رؤيتها من مسلّمة مفادها بأن الجامعة مسؤولة تجاه بيئتها، وهي بذلك تتفاعل معها، ويقرّ هذا الاتجاه الذي يسميه البعض نظرية الأنظمة المفتوحة Open Systems Theory بضرورة أن تكون هنالك منافسة بين الجامعات من أجل تحسين ورفع مستوى أدائها، وهو ما يدفعها إلى البحث عن الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية اللازمة لتسيير أمورها بنجاعة. ويصبح الطالب في هذه الحال عبارة عن زبون وجب استقطابه وجذبه لشراء السلعة التي تعرضها هذه المؤسسة والمتمثلة في التعليم، وينظر

للأستاذ على أنه مورد بشري يمتاز بالندرة، ومن الضروري الحفاظ عليه في ظل المنافسة الشديدة عليه. كما تُدار الجامعة على أساس توفر الموارد البشرية والمالية والهياكل القاعدية، وعلى مبادئ الكفاءة والنجاعة والفعالية.[29]

ينظر إلى الجامعة في هذا الاتجاه رؤية مادية مرتبطة بالوصول إلى الموارد، وهي النظرة التي طغت على مؤسسة من المفروض أنها وجدت لتحقيق غاية علمية نبيلة هي تثقيف وتنشئة المجتمع على أسس صالحة.

خاتمة

بناء على المعطيات السابقة، يمكن القول بأن الجامعة ترتكز على ثلاث مهام أساسية تتمثل في إنتاج وتلقين العلوم والمعارف، القيام بعملية البحث العلمي، المساهمة في جهود التنمية المستدامة. ومن الجانب النظري، فقد تعددت التيارات المفسرة لها وهذا، إلا أنها في الأغلب دارت حول أربعة اتجاهات هي: الجامعة كنظام مجتمعي فرعي، الجامعة كمؤسسة سياسية، المقاربة التجارية للجامعة، التأسيس المهني للجامعة.

وبناء على كل هذا، تتأسس العلاقة بين المقاربات النظرية الأربعة المذكورة سابقا والوظائف الموكلة إلى الجامعة وفق رؤى متباينة، ففي مقاربة الجامعة باعتبارها مجتمعا مصغرا يتم التركيز فيها على وظيفتي البحث والتدريس لأن الأساتذة هم المعنيون بالتسيير البيداغوجي والإداري للمؤسسة، وهو ما يقلل من دورها في مسألة خدمة المجتمع. أما في مقاربة الجامعة كمنظمة مهنية فيصبح اهتمام هذه المؤسسة مرتبطا بوظيفة خدمة المجتمع من خلال ربط الجامعة بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي يعمل فيها الأساتذة، والذين هم معنيون بإدارة الجامعة. أما في المقاربة السياسية

فتضعف جميع وظائف الجامعة وتتميز بعدم النوعية نظرا لغلبة المصلحة الشخصية على مصلحة الجامعة. وفيما يخص مقاربة الجامعة باعتبارها مؤسسة تجارية، فتزداد احتمالات الاهتمام بوظيفتي البحث وخدمة المجتمع كونهما موجهان للمحيط الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يتطلب تجويدا عاليا لمخرجات الجامعة.

وعلى هذا الأساس تقترح الدراسة ما يلي:

1- التطرق إلى الاتجاهات العالمية المعاصرة المفسرة لأداء المؤسسة الجامعية.

2- تحيين مهام الجامعة لتتماشى والتحولات العالمية المستجدة في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة.

3- الاستفادة من مزايا المقاربات الأربعة المفسرة لأداء الجامعة، والعمل على تجنب مساوئها.

قائمة التهميش والإحالات

(1) Nadia Rajhi, Conceptualisation de l'esprit entrepreneurial et identification des facteurs de son développement à l'université, Thèse de doctorat, université de Grenoble, science de gestion, 2006, p.143.

(2) رياض عزيز هادي، الجامعات (النشأة والتطور-الحرية الأكاديمية-الاستقلالية)، جامعة بغداد، سلسلة ثقافة جامعية، العراق، م.2. ع. 2. 2010، ص. 4.

(3) المرجع نفسه، ص. 3.

(4) Sultan Abu-Orabi, higher education and scientific research in the Arab world, DIES-Seminar on "internationalization of higher education institutions", Bonn/Germany, 4 December 2013, pp. 4-6.

(5) "الجامعات التعليمية والبحثية والإنتاجية والاستثمارية"، في: نحو مجتمع المعرفة، الإصدار 22، جامعة الملك عبد العزيز، سلسلة دراسات مركز الدراسات الاستراتيجية، السعودية، 2010، ص. 3.

(6) John C. Scott، The mission of the university: medieval to postmodern transformations، the Journal of Higher Education، vol. 77, No. 1 (January/February 2006), pp. 1-39.

(7) Rui Yang، Indigenizing the western concept of university-Chinese experience، Asia Pacific Education Review، v. 14, n. 1 (17 February 2013), pp. 85-92.

(8) Ibid. p. 86.

(9) Scott، op. cit. p. 12.

(10) هادي، مرجع سابق، ص. 8.

(11) Abu-Orabi، op. cit. pp. 10-11.

(12) ذهبية الجوزي، الحكم الراشد وجودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012-2013، ص. 22.

(13) Rajhi, op. Cit. p.143.

(14) عربي بومدين، دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية: الفرص والقيود، "المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، ع. 7، (2016)، ص ص. 247-267.

(15) مانع سبرينة، أثر استراتيجية تنمية الموارد البشرية على أداء الأفراد في الجامعات دراسة حالة: عينة من الجامعات الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2015، ص. 61.

(16) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق ل 23 أوت 2003 المتضمن مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المادة الثانية، ع. 51.

(17) Scott، op. cit. pp. 4-5.

(18) مانع، مرجع سابق، ص ص. 64-65.

(19) غربي صباح، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر ببسكرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2013-2014، ص. 51.

(20) حسين سالم مرجين، إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا الواقع-والمستقبل، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع. 9، (ديسمبر 2015)، ص ص. 7-28.

(21) Guy Rocher، "Re-définition du rôle de l'université", l'institut québécois de la recherche, Québec, 1990, p. 9.

(22) سمير محمد عبد الوهاب، دور الجامعة في تنمية المجتمع دراسة حالة جامعة القاهرة، ورقة علمية مقدمة لفعاليات مؤتمر: "تطوير وبناء قدرات أعضاء هيئة التدريس، والجامعة والمجتمع، والتخطيط

الاستراتيجي، التفوق والتميز في مؤسسات التعليم العالي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص. 208.

(23) سعدان شبايكي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام التعليم العالي (ل.م.د) ، مجلة البحوث والدراسات العلمية، ع. 5، (جويلية 2011)، ص ص. 9-18.

(24) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 03-279، مرجع سابق، المادة الخامسة.

(25) المرجع نفسه، المادة السادسة.

(26) Jean-Marie Toulouse، Rapport de Recherche sur la Gouvernance des Institutions Universitaires ،Institut sur la gouvernance d'organisation privées et publiques، Montréal، Juin 2007، pp. 12-13.

(27) Ibid. p. 12.

(28) Ibid. pp. 13-14.

(29) Ibid. p. 14.